للإصدار الفوري: 14 أكتوبر 2019

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

جيسبر فرانت، jfrant@ndi.org ، 575 188 58 216+

الجولة الثانية من رئاسيات تونس: يوم انتخابي هادئ ونظامي يختتم فترة حملة انتخابية مثيرة للجدل

تونس العاصمة – أصدرت البعثة الدولية المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات بياناً أولياً تضمّن النتائج والتوصيات المتعلّقة بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التونسية. وقد أصدر الوفد الذي ترأسه كلّ من مورين وايت، عضو مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني؛ وسكوت ماستيك، نائب الرئيس المسؤول عن البرامج في المعهد الجمهوري الدولي؛ وليسلي كامبل، الشريك الأعلى ومدير المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جملةً من التوصيات اشتملت على ما يلي: استجابة آنية ومدعومة بالأدلة للتحديات المرتبطة بالانتخابات من جانب السلطات الانتخابية؛ ومراجعة وتعديل بعض الأنظمة الإعلامية التي يعتبرها العديد من أصحاب الشأن المعنيين مشدّدةً؛ واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمعالجة مشكلة الأعداد الكبيرة من الناخبين المهمّشين؛ وتوفير الدعم المستمرّ من جانب المجتمع الدولي للهيئات الرئيسية المعنية بالانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، حثّت البعثة الفائزين في الدورات الانتخابية كلّها على الانتقال إلى المرحلة التالية لتشكيل الحكومة وممارسة الحكم بشهامة وفي جوّ من المصالحة.

توزّع أعضاء الوفد الثلاثة والعشرون الدوائر الانتخابية في مختلف أنحاء البلاد لينضمّوا إلى 15 ملاحظاً ومحلّلاً منتشرين في تونس منذ منتصف أوت/أغسطس. كما نشر المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي بعثتين مشتركتين لملاحظة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية أيضاً.

"تختتم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تونس فترةً انتخابيةً بارزةً شملت ثلاث دورات انتخابية وطنية في أربعة أسابيع، والمناظرات الأولى بين المترشحين البرلمانيين والرئاسيين التي تقام للمرة الأولى في تاريخ البلاد." هذا ما صرّحت به وايت التي أضافت قائلةً: "تولّى المسؤولون الانتخابيون إدارة عملية الاقتراع بثقةٍ ودراية، ومرّ اليوم الانتخابي في ظلّ أجواء هادئة ومنظّمة."

"أقبل التونسيون على صناديق الاقتراع بأعدادٍ أكبر من المتوقع للتصويت لصالح أحد المترشّحين اللذين يعتبران بعيدين عن الساحة السياسية التونسية. واختار الشعب قيس سعيّد رئيساً." هذا ما أدلى له ليس كامبل الذي قال أيضاً: "يبدو واضحاً أنّ الشعب التونسي يتوق للتغيير. لذلك، يجدر بالقادة التونسيين أن يحرصوا على تحقيق الديمقراطية للمواطنين وإعادة بناء ثقة الناخبين في مؤسّسات الحكم."

ومن الشواغل الأساسية في هذه الجولة توقيف نبيل القروي، أحد المترشّحين الرئاسيين، واحتجازه بتهم غسل الأموال والتهرّب الضريبي وعدم قدرته بالتالي على تنظيم حملته الانتخابية بشكلٍ حرّ.

أمّا ماستيك فأكّد من جهته على ما يلي: "لا يُبنى نجاح الانتخابات على مجريات اليوم الانتخابي وحده. ورغم الإفراج عن القروي وظهوره في المناظرة الرئاسية، فقد حال سجنه دون قيامه بالتماس أصوات الناخبين في معظم الفترة المخصّصة للحملة ودون تعرّف الناخبين إليه وإلى برنامجه الانتخابي كما ينبغي."

انطلاقاً من روح الإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، وكلّ من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني من المنظمات الأطراف فيه، أصدرت البعثة الدولية المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات قائمةً من التوصيات حول سبل تعزيز العملية الانتخابية. وتشدّد البعثة على أنّ البيان أوّلي بطبيعته وأقرّت بأنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابات في تونس ستكون في نهاية المطاف للشعب التونسي.

إضغط هنا لقراءة التقرير كاملاً.

###

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة مستقلّة غير ربحية، وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسّسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، من خلال المشاركة المواطنية، والانفتاح، والمساءلة في الشؤون الحكومية. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: www.ndi.org.

المعهد الجمهوري الدولي هو منظمة غير ربحية، وغير حزبية تعمل على تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الأحزاب السياسية على أن تصبح أكثر استجابةً، وعلى تعزيز الحوكمة الشفافة والمسؤولة، والعمل على تفعيل دور الفئات المهمّشة في العملية السياسية، بما في ذلك النساء والشباب. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: www.iri.org.